IDB.39/8/Add.1

Distr.: General
20 April 2011
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة التاسعة والثلاثون
فيينا، ٢٢-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقّت
استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣

استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣

تقرير من المدير العام

إضافة

عملاً بالمقرَّر م ت ص-٣٨/م-٨ المتعلق بأنشطة اليونيدو في مجال السياسات الصناعية، تقدِّم هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً عن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة تنفيذا لذلك المقرَّر.

أولا- مقدّمة

١- تتضمّن هذه الوثيقة استعراضاً مختصراً للأنشطة ذات الصلة التي نُفِّذت أو ما زالت قيد التنفيذ، وبياناً بالتدابير التي اتخذها المدير العام من أجل تعزيز دور اليونيدو في مجال السياسات الصناعية، وخريطة طريق مُقترحة تشمل فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

190511 V.11-82510 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانيا- الهيكل التنظيمي

٢- عقب قرار تنفيذي صدر بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، أعلن المدير العام اختصاصات جديدة لشعبة البحوث الاستراتيجية وضمان النوعية والدعوة إلى المناصرة، التي كانت تُعرف سابقاً بشعبة الاستراتيجيات الإقليمية والعمليات الميدانية، وذلك من أجل توفير إدارة مبسّطة وموحّدة لكل أنشطة اليونيدو المتصلة بالبحوث/إسداء المشورة، وعقد الاجتماعات، والدعوة إلى المناصرة. وعملا بهذا القرار، أُنشئت أمانة رسمية خاصة بمعهد اليونيدو لبناء القدرات، لا يُراد منها أن تكون إطاراً لتيسير الشراكات وإقامة الشبكات مع مؤسسات البحوث والتدريب والدعوة إلى المناصرة فحسب، بل أن تكون أيضاً ملتقى لتيسير تبادل الخبرات بين مُقرِّري السياسات والعاملين في ميدان التنمية من البلدان النامية.

٣- وإضافة إلى ذلك، وضمن حدود موارد الميزانية المتاحة، أنشئ معهد اليونيدو لبناء القدرات ووحدة التحليل الإقليمي، وكلّفا بمهمة مراقبة المسائل والقيود الرئيسية، وكذلك الاتجاهات العالمية والإقليمية في مجال التنمية والسياسات الصناعية. وكي تُحافظ اليونيدو على ريادتها الفكرية في المواضيع ذات الصلة بالتنمية الصناعية المستدامة وتواصل تعزيزها، استهلت المنظمة عدّة عمليات تعيين أسفرت بالفعل عن اختيار مستشار أقدم معني بالصناعة الخضراء، وسينضم إليه قريباً موظفون جدد للمشاركة في إجراء البحوث، وتحليل السياسات العامة والشؤون الإقليمية.

ثالثا- البحوث

٤- من أجل متابعة تقرير اليونيدو عن التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٩، وإعطاء لمحة عن المنظمة قُبيل انعقاد مؤتمر ريو +٢٠، بدأت اليونيدو عملية وضع تقرير جديد في مجال التنمية الصناعية عن موضوع كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، ومن المقرّر نشره في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتشير النتائج الأولية إلى أنه يمكن إبقاء الزيادات المقبلة في استهلاك البلدان النامية للطاقة في مستوى أدنى من الاتجاهات الطويلة الأجل المتوقعة، وذلك من خلال الجهود المبذولة لكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة. ويُعدّ الاستثمار في التكنولوجيات والنظم والعمليات التي تستخدم الطاقة بكفاءة في الصناعة أمراً مستداماً بيئياً ومربحاً اقتصادياً على حد سواء. ويستنتج التقرير أنَّ كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة يمكن أن تُصبح ركيزة أساسية في مسيرة تخضير الصناعة.

٥- وقد أُعدّ برنامجٌ بحثي يُتوقّع منه أن يزيد من تيسير التعاون بين الشُّعب وأن يبلغ أيضاً مستويات أعلى من الكفاءة والتوجّه نحو تحقيق النتائج. وتكمن دراسة التصنيع والتغيير الهيكلي ذي الصلة في صميم البرنامج، مع تشديد خاص على آثاره على البيئة والطاقة والحدّ من الفقر. وسيُوفِّر هذا التحليل الأسس النظرية المميزة من أجل تقييم التحديات والفرص التي تواجهها البلدان النامية الساعية إلى تنويع اقتصاداتها بالابتعاد عن إنتاج السلع الأساسية صوب الصناعة التحويلية، كما سيُوفّر الإطار اللازم للمشورة الاستراتيجية بشأن السياسات الصناعية ولاستحداث أدوات السياسات العامة والمنهجيات والتدريب.

٦- وخلال فترة السنتين، ستُصدر اليونيدو طبعة جديدة من تقرير التنمية الصناعية، من المعتزم أن ينصبَّ التركيز فيه على دور التنمية الصناعية والسياسات الصناعية في مجالات الحد من الفقر على نحو مستدام والاستفادة بالتالي من البرنامج البحثي المبيّن أعلاه. وسعياً من المنظمة إلى زيادة تعزيز قدراتها على إسداء المشورة التي ثبتت جدواها في مجال السياسة العامة إلى الدول الأعضاء، ستشرع المنظمة في استعراض أدواتها الخاصة بالمعايير القياسية القطرية، وتحسينها عند الاقتضاء. وسيُولى انتباه خاص إلى تعميق تركيز مؤشّر قياس الأداء الصناعي التنافسي وزيادة بعده التحليلي.

٧- وتوخياً لتوفير إمكانية حصول أكبر عدد من الدول الأعضاء على المعلومات الواردة أعلاه، سيولى انتباه خاص لإصدار دراسات توقعات إقليمية منتظمة قائمة على الاتجاهات والتحديات المُستبانة من خلال نشر المؤشرات المشار إليها أعلاه. وإضافة إلى ذلك، ستُصدر المنظمة مؤشرات عن الإنتاج الصناعي كل ثلاثة أشهر كي تُتيح للدول الأعضاء أن تحسّن اتساق السياسات الصناعية في الوقت المناسب. وأخيراً، ستحدّث اليونيدو استراتيجيتها الخاصة بالاتصال بغية نشر نتائج البحوث الأساسية إلى جمهور أوسع من خلال إصدار خلاصات منتظمة للسياسات العامة عن مواضيع رئيسية في مجالي التنمية الصناعية والتغيير الهيكلي.

رابعا- الإحصاءات

٨- استرعت طبعتا الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١، اللتان نُشرتا على نطاق العالم، انتباها كبيرا في أوساط مستخدمي البيانات ووسائل الإعلام على الصعيد الدولي. وشاركت اليونيدو في استضافة الدورة السادسة عشرة للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، وذلك من أجل زيادة تعزيز دورها كطرف أساسي في الأوساط الإحصائية الدولية. وأصدرت اليونيدو أيضاً منشور الإحصاءات العالمية بشأن التعدين والمرافق العامّة لعام ٢٠١٠، ومنشورين منهجيين لتلبية احتياجات المنظمات الإحصائية الوطنية في جمع

البيانات ومعالجتها، ومنتج إلكتروني جديد من البيانات بشأن القيمة المضافة الصناعية والمؤشرات ذات الصلة، يحمل اسم "MVA Explorer". ويجري حالياً استكشاف الطرائق الملائمة لإدراج إحصاءات التعدين والمرافق العامّة في بيانات اليونيدو الصناعية. وبدأت المنظمة أيضاً توسّع نطاق مجموعة المنتجات التحليلية تدريجياً لتشمل إحصاءات عن التغيير الهيكلي والبيئة وكثافة الطاقة.

٩- وعلى سبيل الإسهام في توجه أوسع مدى نحو الإدارة القائمة على النتائج، ستواصل اليونيدو بذل جهودها الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها على جمع الإحصاءات الصناعية وتقييمها. ويجري التخطيط لعقد حلقة عمل تدريبية إقليمية في الكاميرون عن الإحصاءات الصناعية مخصصة للبلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، ولدى المنظمة عدد من مشاريع التعاون التقني والمشاريع قيد التنفيذ لبناء القدرات في بوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغابون وكمبوديا ولبنان وملاوي ونيجيريا.

خامسا- المشورة المتعلّقة بالسياسات

١٠- سعياً إلى تحقيق قدر أكبر من المواءمة بين مشورة اليونيدو في مجالي السياسات والبحوث وبين احتياجات الدول الأعضاء في مختلف المناطق، اشتركت المنظمة ووزارة التجارة والصناعة في جمهورية غانا في تنظيم مؤتمر دولي للسياسات في أكرا بعنوان "التنافس والتنويع: التحديات الاستراتيجية في اقتصاد غني بالنفط" في ١٤ و١٥ آذار/مارس ٢٠١١. وركّز المؤتمر على دور القدرة على المنافسة والتنويع في سياق الاقتصادات الغنية بالموارد والتنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق. وأعدّت اليونيدو، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير التنمية الاقتصادية لأفريقيا، الذي سيصدر في تموز/يوليه ٢٠١١ وسيركّز على الخيارات الاستراتيجية والبدائل السياساتية التي تواجهها بلدان المنطقة في سعيها إلى الابتعاد عن إنتاج السلع الأساسية نحو الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة العالية. وفي هذا السياق، شاركت اليونيدو في حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن استراتيجية وسياسات صناعية جديدة لجماعة شرق أفريقيا. ونظّمت اليونيدو أيضاً اجتماعا لفريق من الخبراء معني بالاقتصاد الأخضر والابتكار المستدام والتغيير الهيكلي، في جاكارتا، بالتعاون مع معهد البحوث الاقتصادية لمنطقتي الآسيان وشرق آسيا ومعهد تنمية الاقتصادات، وذلك بهدف وضع برنامج بحثي مشترك يدعم عملية وضع السياسات في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان). وأصدرت اليونيدو، في شباط/فبراير ٢٠١١، تقرير

التوجهات الاستراتيجية للسياسات الصناعية في منغوليا بغية مساعدة الحكومة المنغولية على تحقيق أهدافها وأولوياتها الإنمائية الصناعية.

١١- وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، زادت اليونيدو تعزيز دورها كوكالة رائدة في منظومة الأمم المتحدة لأنشطة ذات صلة بسياسات إحصائية/صناعية، ووسعت مشاركتها في إطار هذه المواضيع لتشمل أغلبية البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء" (أوروغواي وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر ورواندا وفييت نام). ووُسِّع أيضاً نطاق المشورة بشأن السياسات ليشمل بلدان أخرى في أفريقيا وآسيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وثمّة طلبات جديدة للحصول على المشورة في مجالي السياسات وبناء القدرات آخذة في البروز من السلفادور وغواتيمالا وكازاخستان والكاميرون وكولومبيا وموريشيوس.

١٢- وبغية مواصلة تعزيز دور اليونيدو ضمن منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات على صياغة السياسات الصناعية وتنفيذها ومراقبتها، ستُصدر المنظمة ورقة مَوقفية عن الموضوع، وعلى هذا الأساس، ستفصّل مجموعة كاملة من الخدمات الاستشارية وخدمات التيسير وخدمات بناء القدرات لمساعدة الدول الأعضاء. وستبدأ المنظمة بوضع حزمة من التدخلات الشاملة والجامعة لتقديم الدعم الاستراتيجي بشأن السياسات الصناعية إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بالاستناد إلى تحليل التغيير الهيكلي ومجموعة من الأدوات السياساتية الرامية إلى الحد من الفقر والاستدامة البيئية.

سادسا- الشراكات

١٣- أخيراً، ستستثمر اليونيدو في توسيع شراكاتها وتعاونها في مجال البحوث، وكذلك وتيرة وشمول المؤتمرات/حلقات العمل الإقليمية المشتركة بشأن التنمية الصناعية. ومن المتوقع إصدار تقرير مشترك بشأن ما تتيحه الموارد الطبيعية من فرص وما تفرضه من قيود أمام التنويع الصناعي في أمريكا اللاتينية وبشأن دور السياسات الصناعية، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة. وسيكون الموضوع أيضاً في صميم المؤتمرات/حلقات العمل التي ستُنظّم بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كذلك الأمر فيما يخص الأنشطة التي ستُنظّم في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن المتوخى إبرام اتفاق شراكة مع معهد النمو الأخضر العالمي بشأن موضوع الصناعة الخضراء والتنمية الصناعية المستدامة. وضمن إطار معهد اليونيدو لبناء القدرات، من المتوخّى إبرام اتفاقات شراكة مع مجموعة من معاهد البحوث من بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية على حد سواء، وكذلك مع جامعة الأمم

المتحدة. وسيكون التعاون التدريبي والبحثي هو الآلية الرئيسية لتوسيع مدى أنشطة اليونيدو في مجالي البحوث وبناء القدرات، وسيُوسّع تدريجياً ليشمل المؤسسات المرموقة، الأكاديمية منها والمعنية بالسياسات، في البلدان المتقدمة النمو والنامية.

سابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

١٤- لعلّ المجلس يودّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.